

الجريمة و دور المؤسسة التعليمية في الوقاية منها

فاطمي أحمد

جامعة حلب (تليدة)

بومرمة/أغلل فاطمة زهراء

جامعة أحمد بوقرة (بومرداس)

الملخص

في أيامنا هذه أصبحت الظاهرة الإجرامية في تزايد ملحوظ، مما يدعو إلى إعادة النظر في هاته الظاهرة وانعاس معها في المجتمع، ذلك باعتماد أسلوبا جديدا للوقاية من كل أشكال الجريمة ومواجهتها بكل الوسائل المتاحة والممكنة : تربويا، اجتماعيا، إعلاميا، ثقافيا، قانونيا وأمنيا. ولما كانت المدرسة تمثل المؤسسة الاجتماعية التي أوليت لها مهمة تسليح النشء بالقيم الإنسانية، قصد تواصل تقديم المجتمع الإنساني، ولتتطور الحضاري، فأصبح لزاما عليها أن تلعب دورا بارزا في الإعداد الصحيح للأجيال الحاضرة والمستقبلية، أي الإعداد القائم على الأسس العلمية والتربوية التي نسعى إليها كل الدول .

مقدمة:

أصبحت الجريمة، بمختلف أشكالها (الاجتماعية، الجنسية، الاقتصادية، اخفائية والتكنولوجية...) في المجتمع الجزائري منتشرة انتشارا عريضا، جعل عدد الجاني عليهم (victims) في تزايد أكثر من أي وقت مضى، الامر الذي قد يعرض كيان المجتمع، استقراره ومصدره للخطر والتدهور. وتتفق مختلف المجتمعات، ومن بينها الجزائر على ان هذه الظاهرة، أصبحت تحتل المركز الأول من بين اهتماماتها. ولا شك، ان كلا من الاستقرار والازدهار الاقتصادي والنمو الاجتماعي أصبحا مرهونين بسلامة حياة وكيان المواطن نفسه. وتبين أدبيات الموضوع، أن تعدد الجريمة لاستقرار المجتمع وكيانه ، و قتل سياسة وأسلوب مكافحة المؤسسات الأمنية لوحدها في السيطرة على هذه الظاهرة، أدى بالباحثين في شتى المجالات إلى الاهتمام بالظاهرة، والتأكيد على أن "الوقاية من الجريمة خير من علاجها" علما أن الوقاية من الجريمة عملية قم الجميع وبدون استثناء.

والجدير بالذكر، هو أن الجريمة تتطلب المحاولة المستمرة لمنعها وحدثوها قبل وقوعها، وكذا العمل على تقليص أسبابها، والظروف المسوولة عن نشوء النمط والسلوك الإجرامي والجناح. لهذا، أضحت الكثير من الدول تعيد النظر

في التعامل مع الظاهرة الإجرامية في المجتمع من خلال اعتماد أسلوب جديد ، حيث يتفق معظمهم على ضرورة تحريك الجميع ميدانيا لتعبئة كل الطاقات والشرائح والمؤسسات الاجتماعية للوقاية من كل أشكال الجريمة، ومواجهتها بكل الوسائل المتاحة والممكنة، تربية، اجتماعيا، إعلاميا وثقافيا، قانونيا وأمنيا.

إن هذه الظاهرة كما يشير المختصون الجزائريون في سوسيولوجيا الإجرام ، خطيرة وازدادت خطورتها منذ سنة 2000 ، وهي تعني المذكور والإناث في سن المراهقة ، حيث بينت الإحصائيات التي قمتها مصادر الجمارك والشرطة ومصالح العدالة، أن السرقة تقع في المرتبة الأولى على قائمة الإجرام بـ 3773 مراهقا منهما، من بينهم 72 إناثا. و 2153 منهما بالتهدي بالضرب والجروح على الآخرين منهم 103 إناث. و 382 منهما بتخريب للممتلكات العامة، من بينهم 30 إناثا. و 413 قاصرا (mineurs) منهما بالتهدي على أفراد العائلة وبالدعارة من بينهم 16 أنثى. و 233 قاصرا منهما في قطبة المحدثات والمهدآت و 248 منهما بتشكيل مجموعة الأشرار والسطو. كما يوجد 78 مراهقا منهم بالاعتداء على أولياتهم و 19 منهما بالقتل عمدا، و 14 قاصرا منهما بمحاولة القتل عمدا. وتتحصر أعمار الأحداث بين 10 و 18 سنة : 5541 منهما بتراوح سنهم بين 16 و 18 سنة، و 129 عمرهم أقل من 10 سنوات. ولا شئت أن هاته الأرقام، أصبحت تستدعي الوقوف عند ظاهرة الإجرام وسوء الجريمة (1).

وما كانت المدرسة تمثل المؤسسة الاجتماعية التي تعمل على إعداد الأجيال وتحديثهم ليكونوا رجال المستقبل مسلحين بسلح العلم والتعرف . والقيم الإنسانية الأساسية لكي يتواصل تقدم المجتمع الإنساني ويتواصل التطور اختياري حيلًا بعد حيل، أصبح لزاما عليها أن تلعب دورا بارزا في الإعداد الصحيح القائم على الأسس العلمية والتربوية، ذلك من خلال الانسجمة في توضيح و فهم ظاهرة الجريمة فهما علميا، في التحسيس بأن الوقاية من الجريمة مسؤولية الجميع. وإبراز دور المدرسة في الوقاية من الجريمة، واقتراح استراتيجيات يمكن إتباعها في الوقاية منها .

1 - مفهوم الجريمة من وجهة نظر علمية :

لا شئت أن تطور السلوك الإجرامي في الجزائر إلى يومنا هذه يتجه نحو الزيادة من حيث الكم والحدة والعمق. وكذا التحديد في الأساليب من حيث النوع، أي الأساليب التي أصبحت تتميز اليوم بمواصفات الجريمة المنظمة. ما ذهب بالعديد من الباحثين في هذا المجال إلى أن الجريمة متعددة الأوجه والأسباب، بحيث تمثل أوجهها في جرائم اجتماعية حسبية، اقتصادية، أخلاقية، وتكنولوجيا... بالإضافة إلى الجرائم التي ترتكب يوميا على مرأى المشاهدين ، وهي " الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها أفراد من دولة ما، ضد أفراد آخرين - للاضطهاد والتمييز في المعاملة بقصد الأضرار المتعمد ضد الطرف الآخر " (2)

أما فيما يخص أسباب الجريمة، فنجد الآراء تختلف حسب الاتجاهات والميول. فهناك من يرى أن ظاهرة الجريمة ترجع إلى اضطرابات نفسية، وسوء الحالة الأسرية، وجماعة الرفاق السيئة، والإعلام السيء الذي هو في تزايد، في حين تشير آراء أخرى إلى أن ظاهرة الجريمة أعمق من ذلك. فهي مرتبطة بتأثير متعدد تتفاعل في بيئة وظروف معينة لا يمكن حصرها في مجال ضيق، يتولد عنها في النهاية السلوك الإحرامي. ولقد أدى هذا الاختلاف في الآراء إلى تعدد تناول مفهوم الجريمة، ذلك حسب تخصص وميول أصحابها. من أنثروبولوجيين، اجتماعيين، نفسانيين أو رجال القانون... و"أن مثل هذا الاختلاف في الاهتمامات والتوجهات من قبل العلماء في مجال تعريف وتقسيم الجريمة، قد يرد لعوامل عدة من أهمها تعدد أبعاد هذه الظاهرة باعتبارها إفرازات لعوامل متعددة، تؤثر وتؤثر بمحركات اجتماعية وثقافية وقانونية مختلفة" (3).

1-1 - تعريف الجريمة والجرم وفق الاتجاهات:

يوضح الاستعراض الدقيق للتراث السيكولوجي أن تعريف كل من الجريمة والجرم في الوقت الحالي مرتبطان بالظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد أوضاعه النفسية والقدرات العقلية التي يتمتع بها. لهذا، ياتى مختلف العلوم تتحاذب أطراف الأوضاع المحيطة بالفرد لتعريف الجريمة والجرم بناء على المعطيات العلمية، ذلك لتكون الجريمة في العصور الحديثة أصبحت "تمثل ظاهرة اجتماعية - إنسانية كما وصفها العلوم الإنسانية والاجتماعية" (4). فالسلوك الإحرامي يكتسب مثله مثل أي سلوك آخر، نتيجة لوجود الفرد داخل جماعة اجتماعية تتولى تنشئة تيعا للوسائل والأساليب التربوية التي تملكها" (5). أما فيما يخص تعريف الجريمة، فيشير الأعصابيون والأنثروبولوجيون إلى أن في "المجتمعات البدائية التي لا يوجد بها قانون مكتوب، كان يقصد بالجريمة كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها. أو هي انتهاك العرف السائد. مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه. أو هي خرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة" (6).

ويتفق أصحاب الاتجاه الاجتماعي على أن أركان الجريمة من هذا المنظور، هي قيمة تقدرها وتؤمن بها جماعة من الناس، أو صراع ثقافي يوجد في فئة أخرى من تلك الجماعة لدرجة أن أفرادها لا يقدر هذه القيمة، ولا يحترمونها. وبالتالي يصبحون مصدر قلق وخطر على الجماعة الأولى. فالجريمة أيضاً، هي موقف عدواني نحو الضغط مطبقاً من جانب هؤلاء الذين يقدرون تلك القيمة ويحترمونها تجاه الذين يتغاضون عنها ولا يقدرونها. ومن هذا المنظور، نجد أن تعريف الجرم من وجهة النظر الاجتماعية يقصد به الشخص الذي لا يلتزم ولا يخضع لقانون الدولة ويجاوزه انتهاكه قصد الأذى

ولما كان للجانب النفسي دور في تفسير أحداث الجريمة، نجد أصحاب هذا الاتجاه يذهبون إلى أن "الجريمة تحدث لإشباع غريزة إنسانية بطريقته شاذة، وهذا الشذوذ في الإشباع يصاحبه علة أو أكثر في الصحة النفسية.

وارتكاب الجريمة بصادقه انهيار في القيم والفضائل السامية. كما يعتبرون هؤلاء الجريمة نتاج للصراع بين غريزة الذات، أي نزعة التفوق و الشعور الاجتماعي" (7). أما المجرم من المنظور النفسي، فيقصد به "الشخص الذي يعاني من اضطرابات وانحرافات في الشخصية. وهي ناتجة عن النمو والارتقاء والانفصال اللاسري والعلاقات غير المرضية بين الد (هو وأنا والأنا الأعلى) وهي الأسباب الرئيسية لسلوكهم الإجرامي هذا. كما يعتبر المجرم حسب هذا الاتجاه الفرد الذي يعاني قصوراً في التوفيق بين غرائزه وميوله الفطرية وبين مقتضيات البيئة الخارجية التي يعيش فيها" (8).

أما بالنسبة لرجال القانون، فيقصد بالجريمة كل عمل يعاقب عليه بموجب القانون. أو الفعل الذي نص القانون على تجريمه ووضع جزاءاً على من ارتكبه. وهذا ما يحدد دور التشريعات في مجال الجريمة والذي يمكن حصره في توفير سبيل إلى تعصين المجتمع ووقايته بأسباب المناعة والتوقي. وبالرغم من كون الجريمة ظاهرة اجتماعية لا تستقر على حال ثابتة ولا تجري على وثيرة واحدة، حيث ما يجرم جريمة في نظر العصر الحالي كان مباحاً وسائفاً في فترة زمنية سابقة" (9). إلا أن المشرعين يحشون وبشكل مستمر عن مختلف الصيغ التي يمكنها أن تفرض استراتيجيات ناجحة وفعالة لتحد من تعاقم الذخيرة والإجرام، لذلك نجد القانون الجزائري ونعت المادة رقم 1 للمطربات من خلال المبادئ العامة للإحكام التمهيدية، يؤكد على أن " لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بقو قانون " (10).

ومن هذا المنظور ، نجد الجريمة تشترط " ثلاثة أركان أساسية وهي : الركن المادي الذي يشير إلى أن الفعل أو الامتناع له وجوده المادي الخسوس، فالأفكار مثلاً لا تعتبر في القانون الجنائي جريمة، كذلك ركن الأهلية القانونية للفعل، أي أن يكون من أهل المسؤولية القانونية، ثم الركن الشرعي أو القانوني الذي وفقاً له يتم تحديد أي الأفعال جريمة" (11). أما المجرم، فيقصد به " الشخص الذي ينتهك القانون الجنائي الذي تفرره السلطة التشريعية التي يعبر في ظلها. ومن ثم هو الذي يرتكب جرماً ما وبعد جريمة في نظر القانون - كما يمثل المجرم، لفظ لا يطلق على مرتكب الجريمة، إلا بعد التحقيق فيها وصدر احكم فيها، وإلا فهو يعتبر متهماً فقط". (12). فكل هذه الاتجاهات تبين أن الوقاية من الجريمة مسؤولية الجميع.

2 - الوقاية من الجريمة مسؤولية الجميع

الوقاية قبل كل شيء، هي تدابير إنسانية قبلية، فعلية وميدانية، تكون فعاليتها في المجتمع معده قبل وقوع الجريمة. ويجب أن توجه للأشخاص الذين ترجع ضم مسؤولية الوقاية من الجريمة. هذا ما يؤدي إلى أن المسؤولية عملية إنسانية تقع على عاتق ناس ذوي ثقافة دوعي لهم حس المسؤولية لخدمة المجتمع . إذ لا يمكن أن يتحمل غير هؤلاء مسؤولية الوقاية من الجريمة. لهذا لم تنحصر المسؤولية عند فرد أو مؤسسة لوحدها ، بل المسؤولية في هذا المجال جماعية. فهي

تتطلب دوى الاختصاص من علماء النفس والاجتماع ورجال القانون والمنشغلون بعلم الإحرام... أما الاعتبارات الأساسية التي يجب على الجميع الاهتمام بها قصد الوقاية من الجريمة، فهي تلخص في النقاط التالية:

— "العوامل المختلفة : يتميز الوضع الاجتماعي لأفراد المجتمع الجزائري بالتصلب من حيث بعده المادي والنفس - اجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، وهو بشكل عاملا مؤثرا في تكوين الاستعداد لاكتساب السلوك الإجرامي، بمعنى أن المجتمع هو من يضمن وراء ارتكاب الأفراد للجريمة تصلب المحيط ، البيئة الاجتماعية والمادية التي يعيش فيها الفرد والتي تحرمه من إشباع حاجاته ، الإنتمائية والارتقائية معا .

— الأسباب الكامنة: تلخص هذه الأسباب في اتجاهات ذهنية غير سوية أصبحت تميز الفرد الجزائري، هذا ما يكون لديه ميل بالسلبية تجاه البلد ومؤسساته. حيث يدفع هذا بالأفراد إلى تبرير إجرامهم.

— التفتح غير المشروط: ويقصد به "الفتح على العالم الخارجي، دون تحصيل الأفراد والمجتمع من مخاضه. فالأهواء في أحضان الحضارة الشرقية أو الغربية وانتشر خصوصيات المجتمع الجزائري، وطس معالم ثقافته من شأنه أن يكون عاملا يساعد على توسيع الفجوة" (13).

ولا شك أن هذه الاعتبارات تدعو إلى تدخل كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية: الأسرة، المدرسة والمجتمع، دور العبادة، وسائل الإعلام.....، وهذا لأن الوقاية من الجريمة مسؤولية جماعية. ولتحقيق هذه المهمة، ينبغي لكل واحد منا أن يهتم بالنقاش العلمي والتخصص حول ظاهرة الجريمة، انسوك الإجرامي ومرتكبيه، لتسكين أفراد المجتمع والمقالمين على شؤونهم من فهمها وإدراك عاظرها بالنسبة للفرد والمجتمع، وبالتالي مساعدتهم على محاربتها والحد من نشيها وانعكاساتها. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال الكشف عن أسباب انتشار الظاهرة والنشيه لحضورها وانعكاساتها على السلم والأمن الاجتماعيين، مع البحث على ضرورة تكاتف الجهود للتصدي قا جماعيا(الدولة، السلطة، الهيئات الاجتماعية، المعلم، المربي، الأستاذ، الأجهزة الأمنية... وغيرهم).

ولعل أول المؤسسات التي ترحح لها أهمية الوقاية من الجريمة في السن المبكر هي المؤسسات التعليمية التي تأخذ على عاتقها تربية الأجيال من سن الروضة إلى سن الرشد، وعنى مدى فترة السنوات الدراسية التي يقضيها الفرد المدارس داخل المدرسة. فهذه الفترة العمرية قادرة على تجسيد الوعي بأهمية الوقاية من الجريمة وضرورة المشاركة فيها باعتبارها واجب وطني ، يهدف " لتحقيق الأمن الشامل بمشاركة كل الناس أفراد وجماعات تبعاً للتوجهات المجتمعية والإقليمية والدولية التي بدأت ترسخ يوما بعد يوم، والتي تؤكد على ضرورة الإسهام الجماعي في المجال الأمني" (14). وهذا ما يجسد الأهمية الكبرى "لدور المدرسة" في الوقاية من الجريمة باعتباره سلوك وأخلاقيات وفيه وثقافة، وعلميها احتفاظ عنه في كل جوانب الحياة اليومية في المنزل والمدرسة والجامعة ومكان العمل وغيرهم(15).

وبناء على هذا يمكن القول أن الوفاة من الجريمة تعني كل أفراد المجتمع بدون استثناء، ما يلزم الكل بتنشئة الأجيال عليها. ولبلوغ هذه الغاية، لا بد من غرس القيم في النشء الصاعد والشباب الجامعي من خلال المؤسسات التعليمية واختبرات ذات الصلة بالتربية الوطنية، لتكوينهم وتحصينهم، وبالتالي تحصين المجتمع من هذه الظاهرة. ما يعطي أهمية دور والمدرسة في الوفاة من الجريمة.

3 - دور المدرسة في الوفاة من الجريمة:

يعتقد أن جوهر التربية والتعليم الخاص بالوقاية من الجريمة، والذي تسعى الدول المعاصرة إلى تحقيقه على مستوى الأجيال التالية، يتمثل في كل ما يمكن للمدرسة أن تقدمه للفرد من تكوين علمي، وسلوك وأخلاقيات وقيم وثقافة تحول دون الجريمة ومرتكبها وتجعله متشبعاً بالقيم الإنسانية. ما يسمح للفرد المتعلم بتحقيق كيانه الفردي، واندماجه في المجتمع ليصبح مواطناً اجتماعياً. وفي نفس الوقت، إعداده لما يتطلبه المجتمع الذي يعيش فيه. ويشتر الكلى على أن العمل على الوقاية من الجريمة مع جمهور واسع، مثقف ومتعلم يعرف ما له وما عليه، أمر في غاية الأهمية بالنسبة لكل المجتمعات. فوجود الفرد المثقف المدرك لمخطورة الإحرام، يستطيع المجتمع أن يتحرك بفعالية أثناء قيامه بمحاكمة هذه الظاهرة. ويصبح الفرد المتعلم عوناً ويداً أخرى للوقاية من الجريمة عن طريق وعيه وحسه الذي اكتسبهما في المدرسة من خلال التعليم.

ويتفق الباحثون من أمثال محسن عبد الحميد احمد 1416هـ مصطفى العوجي 1420هـ صالح بن عطية الغامدي 1420هـ، علي بن فايز الجعفي 1420هـ، وعدنان الدوري 1984 بصفة عامة على أن جوهر التربية والتعليم الخاص بالتحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي واستقراره في أي مجتمع، يجب أن يتمثل في كيفية سيطرة الأمن. تحقيق الاستقرار، الوقاية من الجريمة، منع الانحراف، وبذلك كل جهد ممكن حتى يتوافق السلوك الاجتماعي للفرد مع القيم الروحية والدينية. فالمؤسسات التعليمية مطالبة بالتحفاظ على العادات والتقاليد وبمجموعة الأعراف التي ترمز لثقافتها. وهي مصالية أيضا برصد للتفسير الاجتماعي، عوامله، أهدافه، نتائجها ومتابعة أبعاده الاجتماعية، سياسية والاقتصادية والعمل على مناهضة آثاره السلبية بكل الوسائل. ما يدفع بالمدرسة والمعلمين عليها إلى معالجة مواضيع الجريمة، السلوك الإحرامي، المحرم، والمتعدي عليه مع البحث عن الأسباب (الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية) والعوامل المختلفة المؤدية لها. هذا يمكن للمدرسة أن يكون لها دورا هاما في الوقاية من الجريمة، وهذا، بمساهمتها في توعية التلاميذ والطلاب من خلال عملية التعليم والمناهج التعليمية.

3-1 - دور المناهج التعليمية في الوقاية من الجريمة

لا شك أن التعرف على سلطة النظام الاجتماعي لأول مرة في حياة أي فرد من أفراد المجتمع مهما كان سنه أو مستواه الاجتماعي تبدأ في شخص المدرس عند دخوله المدرسة أين يحتك بقوانينها الداخلية، ويتعلم القواعد والقيم

التي يجب اتباعها، و قد ينعكس ذلك على سلوكه وطبعه وتكيفه مع المجتمع الذي يعيش فيه، الامر الذي يساعد مستقبلًا في التزويد بالأخلاق والقيم والمفاهيم التي يمكنها أن ترسم إلى حد كبير دوره في المجتمع. فمن هنا تأتي أهمية المناهج التعليمية في تربية النشء وتوجيه سلوكه، وتعتبر بعض المفاهيم السلبية التي يكون قد نشأ عليها في طفولته المبكرة، وما اصططحها من هزات ومشاكل يمكن أن تؤدي به إلى الجنوح والانحراف وبالتالي الجريمة. ولما كان تصميم المناهج التعليمية يتطلب تدخل الدولة لتحديد الغاية من التربية وأهدافها حتى لا تتناقض مع متطلبات المجتمع، نجد الباحث الزهراني في كتابه " دور المدرسة في الوقاية من الجريمة يؤكد على " أن دور الدولة يختلف أجهزها ومؤسستها المعنية، يبرز في ممارسة نوع من الرقابة على عملية تصميم المناهج بحيث لا تتناقض مع مبادئ التربية السليمة والصالحة" (16).

ونعتقد أن خبر المناهج التعليمية التي يمكنها أن تقدم الوقاية من الجريمة، هي تلك التي تتضمن مواضيع مختلفة لها علاقة بظاهرة الجريمة وأثارها السلبية على الفرد، الجماعة والمجتمع. حيث تعمل هذه المواضيع على تربية الإرادة والضمير وترويض القوى العقلية لإعداد التلاميذ للمشاركة الفعالة مع مختلف الفئات والقطاعات المعنية بالوقاية من الجريمة لتحقيق الاستقرار، وحفظ سلامة الفرد والمجتمع. ذلك ابتداء من الروضة إلى الجامعة، ما يجعل الفرد المتعلم يؤمن بالحريّة لنفسه ولغيره ويلتزم بالأنظمة، فينعكس ذلك على احترام الغير واستنكار الجريمة. ففي حالة ما إذا كان التعليم يتضمن سلوك التسلسل على التلاميذ السرقة من وقت للدروس أو اخذ شيء في غير موضوع الدرس وانكذب... ويتخالف القيم والأخلاق التربوية، وكانت المناهج التعليمية فارغة من المواضيع التربوية التي تقدم متطلبات المجتمع الذي نكثرت فيه الجرائم، يمكن أن يكون لهذا الفراغ آثار تراكمية سلبية على التلاميذ ويمكن هذا الآثار أن تمتد لفترة طويلة، بحيث يصعب التحكم في نتائجها فيما بعد.

فمن حيث الهدف المنشود، يجب أن تأتي المناهج التعليمية في إطار مفهوم أن التربية الوقائية من الجريمة عملية شاملة، تبدأ بالتعليم في المستويات الأولى وتستمر مدى الحياة بصورة متعددة، من خلال التعميم الأساسي إلى غاية التعليم العالي، بحيث تأتي الوقاية من الجريمة في إطار تعزيز الانتماء والمواطنة لدى الأفراد وإذكاء شعور الاعتزاز بالوطن والتعليم والثقافة الوطنية وتعزيز الحاجة إلى الأمن في شتى المجالات. وحتى تحقق المدرسة هدف العمل النافع لأصالح الأفراد والمجتمع، لا بد من ربط التعليم من خلال المناهج التعليمية بالواقع المعاصر، والواقع الاقتصادي بصفة خاصة في جوانبه وأبعاده المتعددة مع تنويع فرص التعليم وتطورها، قصد الإعداد للمستقبل بما يتضمن إكساب المتعلمين المهارات اللازمة والتفاعل الإيجابي للتعامل مع معطيات الحاضر والمستقبل وإكسابهم المهارات التي تعينهم في الاعتماد على النفس والابتعاد عما هو لا أخلاقي.

3- 2 - دور المدرسة في توعية التلاميذ بمشكلة الوقاية من الجريمة:

إن ظاهرة العولمة وسياسات الاقتصاد الحر التي يشهدها العالم المعاصر للقرن الواحد والعشرون لها انعكاسها على ارتفاع نسبة الجرائم بمختلف أنواعها، فضلاً عن التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الإعلام والمعلومات وتزايد استخدام الكمبيوتر والإنترنت في ارتكاب الجريمة. هذا الواقع يفرض على المدرسة مواكبة هذا التطور المذهل ومطابقتها في الوقت نفسه بتوعية وتزويد القارسين بالمعلومات والخبرات التي يمكنهم من كشف الأنشطة الإجرامية المختلفة المرتبطة بالتطور والتوعية وتزايد الانتماء السكاني، المتطور التكنولوجي والبطالة... مع توضيح أن أسلوب الردع وحده غير كافٍ لخفض معدل هذه الظاهرة. فلا بد من التفكير في "أساليب التوعية التي يمكن للفاعلين في المدارس استخدامها للوقاية من الجريمة. و من هذه الأساليب ما يلي :

— التوعية الوقائية الأولية التي تركز على تضيق الفرض وتصعب الأهداف الإجرامية السهلة، ابتداء من الوسط المدرسي.

— "التوعية التحذيرية، ويقصد بها تحذير الناس من أساليب المجرمين.

— التوعية التقييمية، ويقصد بها، نقد وتقييم ما يشاهدون " (17)

فحين نتحقق التوعية بمختلف أنواعها، ونرسخ أساليبها على مستوى تلاميذ وطلاب المستويات التعليمية المختلفة، لا بد من أن يكون للفاعلين في المدرسة دراية واسعة بالظاهرة الإجرامية ومعرفة تخص أنواع الجرائم، والأساليب التي يمكن للمجرمين أن استخدامها للإطاحة بالضحية. ففي حالة تعذر ذلك يمكن للمدرسة أن تستعين بالمختصين في علم الإجرام من مثل الشرطة الجنائية، والترك. يقصد بالتوعية والوقاية من الجريمة بالمفهوم المعاصر قبل كل شيء، توفير الوسائل التي لها القدرة على تحقيق الأمن والسلامة في المجتمع. وفي هذا الصدد يدعم الباحث مصطفى كاره بقوله أن "الإنجازات الحديثة للوقاية من الجريمة، ترمي إلى إعطاء كل الإصلاحات الأساسية في المجتمع بُعداً آمناً، أي أن يدخل ضمن أهدافها تحقيق الوسائل القادرة على توفير الأمن للفرد والسلامة للمجتمع" (18)

هذا، يجب أن تكون هذه الوسائل في متناول الجميع وبصفة خاصة تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات باعتبارهم يمثلون الفئة العمرية من المجتمع التي أصبحت فيها ظاهرة الجريمة بمختلف أشكالها منتشرة نتيجة عدم تلبية الأسرة أو المجتمع حاجتهم، أو عدم إيجاد حل لمشاكلهم، ما قد يؤدي بهم إلى الانحراف أو الجريمة. كما نجد معظم الضحايا والمتعدّين عليهم هم من هذه الفئة. ما يعطي أهمية كبرى، وأولوية لتحسيس وتوعية هذه الشريحة من المجتمع بمشكلة الوقاية من الجريمة باعتبارها تمثل الفئة المتفغة التي يعول عليها في المستقبل لبناء وتنمية المجتمع.

4 - دور المدرسة في تنفيذ استراتيجيات الوقاية من الجريمة:

تمثل المدرسة أفضل المؤسسات الاجتماعية التي لها دور في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ووضعها حيز التنفيذ للوقاية من الجريمة. ذلك من خلال "معالجة السلوك الإجرامي ، وواقع التعليم ، ظل الظروف والمنظورات المعاصرة، ما يحتاج إلى مراجعة سريعة لتنويع التعليم وغايته ليصبح موافقا لهذه المتغيرات " (19) ، ومن ثم العمل على أن تراعى المنظومة التربوية الغايات والأهداف وفق إستراتيجية تعليمية يمكنها أن تتحقق من خلال المقترحات التالية :

1 / القيام بتحديد المبررات التي تدعو إلى ضرورة اهتمام المدرسة بالوقاية من الجريمة وجعلها تخطط لتربية وإعداد النشء في مراحل التعليم المختلفة والعمل على تحسين مخرجاته التي تعد جزءا وقاتيا يمكنه أن يوفر كثيرا من طاقاتها، أن تعمل المناهج على تقوية الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع قصد لهدب سلوكه والعمل على تنمية قدراته الوقائية من خلال برامج تعليمية تهدف إلى الوقاية من الجريمة بطريقة غير مباشرة، أي يزود المتعلم بمهارات التفكير المنظم، وأساليب فهم المشكلات والعمل على علاجها.

2/ برمجة حصص خاصة يتم من خلالها عرض أساليب الوقاية من الجريمة للتأثير نفسيا في تثبيط دافع الجريمة لدى الفرد الذي لديه نزعة إجرامية ، بحيث يتم ذلك من خلال الاختيار المنطقي لموضوع الجريمة، قصد معرفة كيفية البدء في بناء قرار الجريمة وكيفية اتخاذ المباشرة للإقدام القفوري عليها ، وهذا ما يسمى الاختيار المنطقي للجريمة (وجود دافع ثم إقدام أو إحتجام) .

3 /حث الفاعلين في المجال الدراسي على توظيف الوقاية الموقفة من الجريمة ، أي توضيح كيفية زيادة الأخطار حول هدف (أداة) الجريمة وزيادة الجهد من الجانب، ولفت الانتباه إلى سلوكه وكيفية احتمال القبض عليه، مع التركيز على معرفة الأسباب التي أدت إلى حدوث الجريمة ، والعمل على تخفيضها أو القضاء عليها.

4 /لفت الانتباه إلى أن التعليم في عصر الثورة الذي لم يعد حكراً على الدولة، بل صار في متناول أطراف عديدة تختلف أهدافها وغاياتها، كما لم تعد للجريمة في عصر الإنترنت حدوداً ولا حواجز. لهذا، على المدرسة أن توظف التكنولوجيا المتقدمة وتعتمد النظر في مناهجها التعليمية، بحيث تصبح تتضمن كل ما هو جديد في عصر التقنية الحديثة من معدات وأجهزة وبرامج، حتى يتسنى لها مواجهة الجريمة بنفس الأساليب وفي إطار الدقة والسرعة واستخدام دعائم التقدم.

5/ العمل على تنمية روح المسؤولية الاجتماعية، قصد تعزيز حس الفرد، وشعوره وتأكيد دوره ومسؤوليته تجاه المجتمع من خلال المواد التعليمية. ذلك لكون " للمسؤولية الاجتماعية تنمو عند الفرد من خلال إدراكه لعقيدة الأمة

وتاريخها وتشرب ثقافتها وقيمتها ، وبذلك يكون التأكيد على تكثيف التربية الإسلامية والمعارف التاريخية والجغرافية من أولويات النظام التربوي لتعزيز ارتباط الفرد بالمجتمع والوطن" (20) .

6/ وضع تصور مستقبلي لتطوير الوقاية من الجريمة بالمناهج الدراسية بحيث يكون متناسبا مع ما يواجهه المجتمع الجزائري من تحديات أمنية كبيرة ، ولابد " أن يكون هذا التطوير متنوعا ومؤثرا ومتدرجا في تناسب مع إمكانيات الدارسين وقدراتهم الإدراكية ومسائرا لبيئة المجتمع وثقافته وراثته ، وقادرا على التصدي للقيم الأمنية السلبية التي صاحبت التغير الاجتماعي" (21) .

7 / إعادة النظر في المناهج التعليمية للمراحل الثانوية والجامعية بصفة خاصة، بحيث تصبح تتضمن نشأة القوانين والأنظمة المعمول بها، وبعض الظواهر الخاصة بمشكلات الجريمة وخاصة الجرائم التي يعاني منها المجتمع حاليا (الاقتصاد، الإرهابية، الخلقية...) . مع التركيز على كيفية التعامل مع الجريمة وسبل مواجهتها بما يتلاءم والمستجدات المعاصرة والتحديات المستقبلية، ومواجهة الإرهاب الفكري وظاهرة " ترويج المعتقدات والمؤثرات العقلية ، وأن تضم المناهج دراسات ميدانية مبسطة تكون في شكل مشروعات تضع الحلول المناسبة لمشكلات اجتماعية معينة مثل ظاهرة العنف والانحراف والتفكك العائلي والمعتقدات وغيرها. الاستفادة من الاستراتيجيات المطروحة من خلال المنظمات المتخصصة حول تطوير التعليم والتربية، وتوظيفها وتحسينها واقعا مدلول الأمن الشامل وتحقيق المواطنة الصالحة التي نسعى لبلوغها" (22)

8/ أن تعمل المناهج التعليمية على توسيع مفهوم الدولة باعتباره " يؤكد على التماسك الاجتماعي بين الجماعات والأفراد وتعتمد مفهوم السيادة الوطنية والحفاظ على هوية الوطن ونظمه وقوانينه وقيمه، وهنا يتطلب التمييز بنظم وقوانين الدولة ومسؤولية العامة للمجتمع" (23) فالوقاية من الجريمة تمثل النمط الاجتماعي الذي يحمي الأفراد والجماعات في شكل أسس تنظيمية وقانونية وإدارية تركز على السلوك الواجب إتباعه في مختلف المواقف الأمنية، والتوعية من خطر الوقوع ضحية لبعض المخاطر أو الحوادث.

9/ جعل التربية من خلال المؤسسات التعليمية والمناهج الدراسية تتميز بالحملية الاجتماعية التي توافق بين متطلبات الفرد وقيم المجتمع ومعاييره. ذلك بمناقشة الأساليب التعليمية التي يمكن من خلالها تعليم الوقاية من الجريمة. ويمكن « أن يلبي تعليم عملية الوقاية من الجريمة ضمن مواضيع مادة التربية الوطنية والتربية الإسلامية. لإبراز العلاقة الواضحة بين مفهوم الوقاية من الجريمة ومفهوم التربية" (24).

10 / جعل الفاعلين في المدرسة يسعون وراء بناء علاقة بين التلاميذ على أساس من العدل والتشاور والتعاون والتوجيه السليم الذي يقوي تماسك المجتمع المدرسي وبالتالي تماسك المجتمع الكبير وتوجيه النشاط الطلابي لخدمة

الوقاية من الجريمة ودعم القيم الإيجابية في المجتمع. كما يمكن جعل التلاميذ يقتنون بنماذج السلوك الاجتماعي المتحضر والمتبول والإشادة بالطلاب المثاليين مع " زيادة الاتصال الإيجابي بين رجال الأمن والجمهور من خلال خدمات مدنية وإدارية واجتماعية، مع تحسين في الفهم والعمل الداخلي بين المجتمع والشرطة، وتشجيع استخدام المواطنين النشطين ببرامج الوقاية من الجريمة" (25)

– الاستنتاج

بناء على ما ذكر ، يمكن القول أن ثمة علاقة وثيقة فيما بين التربية والتعليم والوقاية من ظاهرة الجريمة ، إذ أن الجهود التي تبذل في مجال التربية والتعليم وتكوين الأجيال ، تعد من أبرز المساعي التي يمكن أن تساهم في حفظ التوازن الاجتماعي واستقراره في المجتمع، وذلك من خلال دورها المؤثر في توجيه السلوك الاجتماعي للفرد ومواجهة الآثار السلبية للتغيرات الاجتماعية بمختلف أبعادها. وتبرز أهمية جهود التربية والتعليم في تحقيق الأمن من خلال إسهام الأفراد في حماية أنفسهم والمجتمع من الجريمة مهما كان مصدرها أو نوعها ، إما أن يكون عقابهم لأسبابها وكافة العوامل المؤدية لها وتخصيصهم ضحايا للحيلولة دون انزلاقهم في هولها، وإما تخصيصهم لنشازعين فيها أو مرتكبيها وتقديمهم للسلطات أو إبلاغها بكافة ما لديهم من معلومات تتعلق بالجريمة .

- 1 / Samy Cherroud, (2010), La police dévoile les chiffres de la délinquance des mineurs , http://www.tsa-algerie.com/divers/la-police-devoile-les-chiffres-de-la-delinquance-des-mineurs-en-2010_15887.html : consulté le 15/5/2014.

2/ وليد نجيب عورج نصارة (2009) ، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 3.

3/ رمضان سليم، (1991) . اثر اتفاقية في دفع الأفراد إلى ارتكاب الجريمة،(تعليق على كتاب)، مجلة الناشر العربي، العدد 18، ص. 111

4/ فالخ لوجلي،(2011)، مفهوم الجريمة المحرم و الضحية <http://www.alhnoof.com/vb/t6455.html>

5/ نوار الطيب،(2007)، ملاحظة خاصة بالملتقى الوطني الأول حول الظاهرة الإجرامية في الجزائر من تنظيم قسم علم الاجتماع والديمقراطية كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية جامعة مكيدة . 04- /05/ 2007

6 <http://www.mosds.com/vb/showthread.php/22763>

7 <http://www.alhnoof.com/vb/t6455.html>

8. فالخ لوجلي(2011)، مفهوم الجريمة و المحرم

9. الضحية <http://www.alhnoof.com/vb/t6455.html>

10/ محمد ابراهيم عمر الاصبعي (2014) - الأمن بمفهومه الشامل وأهمية التعليم في تكوينه، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 67.

11/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئاسة الجمهورية - الأمانة العامة للحكومة،(2012) قانون العقوبات الجزائري . ملف حمل يوم 12.12.2013

11/ شبيب عادل، الجريمة والفكر

<http://www.annaba.org/nbanews/67/287.htm>

12/ فالخ لوجلي ، مفهوم الجريمة و المحرم و الضحية:

<http://www.alhnoof.com/vb/t6455.html>

13/ نوار الطيب، مرجع سابق ذكره

- 14/ محسن عبد الحميد احمد(1416هـ)، الوقاية من الجريمة، نظرة على الحاضر للإعداد للمستقبل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص.17
- 15/ — أحمد جلال عز الدين، (1995)، الإرهاب وتحقيق الأمن، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 14، القاهرة.
- 16/ — سعد عبد الله بردي الزهراني، (1999)، دور المدرسة في الوقاية من الجريمة، مركز دراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص.9.
- 17/ — صالح بن عطية الغامدي وصالح عبد الرزاق الغامدي، (1995)، رؤية حول التوعية الأمنية في المدارس، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص.2.
- 18/ مصطفى كاره، (1420هـ)، واقع التعليم والأمن العربي، المؤتمر العربي للتعليم والأمن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص.6.
- 19/ علي بن فايز الخجعي، (1420هـ)، دور مؤسسات التعليم الوطنية في إدراك المسئولية الوطنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص.20.
- 20/ محمد فايز النبهان، (1409هـ)، نحو استراتيجية عربية موحدة لمكافحة الإجرام المنظم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص.8.
- 21/ علم الدين عبد الرحمن الخطيب، (1988)، الأهداف التربوية، مكتبة الانقلاص، الكويت، ص.21.
- 22/ سعيد النمل، (1987م)، مقدمة في التربية السياسية، دار فلوعد للمصحافة والنشر، دمشق، ص.292.
- 23/ أحمد جلال عز الدين، (1413هـ)، تنظيم الجهود لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 24/ محمد إبراهيم عمر الإصبعي، (1420هـ)، الأمن بمفهومه الشامل وأهمية التعليم في تكوينه، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص.38.
- 25/ عبد الرحمن عواد لخراش، (1420هـ)، البعد الأمني الوطني للتعليم، المؤتمر العربي للتعليم والأمن، الرياض، ص.36.